• الوطن: إذاً لماذا شاركنا؟

•• شاركنا فيها لكي نسد الذرائع ولكي نثبت للجميع بأن الدول التي تتحدث عن حل سياسي – الغرب تحديداً – هو غير صادق، نحن نعرف اللعبة، وشاركنا فيها لفضحها، خاصة لمن كان يعتقد أن هناك أفقاً لحل عبرها، أيضاً بالنسبة لبعض الدول الصديقة التي كانت تشك في البداية بأن لدينا رغبة بالحل العسكري – كما يقولون بحسب المصطلحات المستخدمة – وأن هذه الدول الداعمة للإرهاب وبمجرد دخولنا بهذه العملية السياسية فهي ستتوقف عن دعم الإرهاب، كان هناك قناعات من هذا النوع، مشاركتنا في هذه العملية بكل مبادراتها المختلفة – وكلها كانت سيئة اتجاه مصلحة الشعب السوري – أثبتت بأن هذا الكلام غير صحيح.

المعارضة

• الوطن: لنتحدث عن المعارضة قليلاً، قلتم إنهم عملاء يعملون لمصلحة دول، من المعارضة التي ترونها مقبولة لتجلس على الطاولة ونصل إلى حلول سياسية؟

•• ليست كل معارضة هي عميلة، وإنما كنا نتحدث تحديداً عن المعارضة التي كُلفت الحوار مع سورية من تلك الدول، هذه هي المعارضة العميلة، هذا كلام غير قابل للنقاش بالنسبة لنا وأعتقد أن أغلب الشعب السوري يعرف هذا الكلام.

المعارضة لها تعريف واضح، أولاً معارضة سياسية لا تحمل سلاحاً، ولا تدعم إرهابيين، قواعدها – إذا كان لها قواعد – سوريّة من الشعب السوري، لا تعمل من أجل أجندات أجنبية، فإذاً أي معارضة من هذا النوع نحن نقبل بها.. أما بهذه الأزمة فأن نقول هناك معارضة يجب أن نتواصل معها فهذا يعتمد أيضاً على وزن هذه المعارضة وتأثيرها في الأزمة، يعني أن نجلس مع معارض فقط لأنه معارض وأن نتناقش حول كيفية حل الأزمة وهو ليس له تأثير، هذا إضاعة للوقت.. أما إذا أردنا أن نتحدث عن تصوّر لسورية المستقبل فنحن نجلس مع كلّ المعارضة ومع كلّ الأطياف السورية ليس فقط المعارضة. الحوار السياسي لا ينحصر بين الدولة والمعارضة هناك أطياف في الوسط وهناك تيارات مختلفة في المجتمع السوري ليس بالضرورة أن تكون تيارات سياسية وحزبية تشارك أيضاً بالعملية، فنتحاور مع الجميع حسب الموضوع.

• الوطن: لكن هناك منصّات مختلفة: منصّة موسكو، منصّة دمشق، منصّة القاهرة، أي منهم ترونها مقبولة؟

•• كلّ منصّة لا تدعم الإرهابيين، ولا ترتبط بالدول نتحاور معها، أما ما هي نتيجة الحوار، كيف يستمر هذا الحوار، وما نتيجته فهذا يعتمد على قدرة هذه المنصّات والأفكار التي تحملها.

المصالحات

• الوطن: هناك مصالحة يقوم بها الجانب الروسي داخل سورية، وآخر رقم أعلنته حميميم ربما تجاوز ألف قرية وبلدة وقّعوا على المصالحة مع الدولة السورية، ومؤخراً كان هناك داريا والمعضمية، وأمس الأول الكسوة وقبلها قدسيا والوعر، كل هذه المصالحات تغني عن حوار جنيف، أم إنه مسار مختلف كلياً؟

•• صحيح هو مسار مختلف، وهو حل حقيقي وعملي، فيه سلبيات وفيه إيجابيات، ولكن هو الحل الوحيد المتاح بالتوازي مع ضرب الإرهابيين، وأثبت نجاعته خلال السنتين أو ثلاث السنوات الماضية وبدأ يتسارع.. وهو حلّ حمي المدنيين، حمى البنية التحتية ضمن الممكن أو لنقل أوقف المزيد من تدمير البنية التحتية، فتح المجال لكثير من المسلحين للتحول والعودة إلى حضن الدولة، فماذا نريد أكثر من ذلك؟ الحل السياسي ليس بالبيانات والمصطلحات البراقة، هو الواقع الذي يعيشه المواطن، وإذا كانت هذه المصالحات حسّنت واقع المواطنين فيعني أنها جيدة.

• الوطن: لكن هناك انتقادات من الشارع السوري حول هذه المصالحات، ليس كل الناس توافق على خروج إرهابيين أو قتلة من مناطق محددة وكأن شيئاً لم يحصل؟

•• صحيح، عندما يكون هناك دماء يكون هناك استقطاب شديد في المجتمعات، الحالة الوسط تصبح غائبة تقريباً، وأستطيع أن أقول إن الأغلبية مع هذا الموضوع، لكن لنكن واضحين: إن من له اليد العليا في معارضة مثل هذا الموضوع إذا كان معارضاً هو إما المقاتل الذي يقف على الجبهة ويعرّض نفسه وحياته للخطر والموت، وإما الجريح وعائلات الجرحى وعائلات الشهداء وعائلات المقاتلين الذين يرسلون أبناءهم للقتال، وليس بعض المنظّرين الذين يحبون الدردشة العامة في المقاهي ولا الذين يريدون أن يحاربوا الإرهابيين من خلف شاشات الكمبيوتر، من ثم أنا أقول بالنسبة للجيش والقوات المسلحة والمقاتلين وعائلاتهم، هم يشعرون بالراحة تجاه المصالحات لأنها لا تحمل فقط حماية للبلاد، وإنما في جانب منها هي حماية لأبنائهم.

• الوطن: البعض اتهم الدولة السورية بأنها تسعى إلى إحداث تغيير ديموغرافي وبدأ هذا الطرح مع تحرير داريا، ويتكرر الآن حول كفريا والفوعة والزبداني ومضايا، كيف تنظر الدولة إلى هذه الاتهامات؟ هل تأخذونها على محمل الجد؟

•• هذا امتداد للحملة التي بدأت في بداية الحرب، وبداية الحملة الطائفية، وعندما أخفقوا بإيجاد شرخ كبير في المجتمع كما كان متوقعاً، بدؤوا بطرح مفاهيم أخرى، فالتغيير الديموغرافي يأتي في إطار الصراع الطائفي نفسه، عملياً لو أردنا أن ننظر من بعيد، ليس كمواطنين سوريين وإنما كأشخاص ينظرون من خارج سورية لهذا الموضوع، ونفكر بشكل حيادي، يجب أن نقول: ما الأدوات التي ستستخدمها الدولة السورية للقيام بهذا التبديل الديموغرافي؟ هذه المناطق هي مناطق منظّمة وليست مناطق مخالفات ومن ثم هناك ملكيات لمواطنين سوريين، ولو أرادت الدولة أن تغيّر ديموغرافياً فعليها أولاً أن تقوم بالاستملاك، لكي يمكنها لاحقاً بنقل هذه الملكيات لأشخاص آخرين، من دون هذه الآلية لا يمكن أن يُطبّق هذا الشيء، وهذا ما لم يحصل، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تهجير هؤلاء الأشخاص حصل عندما دخل الإرهابيون وليس عندما دخل الجيش... عندما دخل الجيش خرج جزء بسيط، معظمه من عائلات الإرهابيين، وهذه العائلات تعيش الآن في كنف الدولة وليس في كنف الإرهابيين. هذا من جانب، من جانب آخر: ما مصلحة الدولة بأن تقوم بمثل هذا التبديل الديموغرافي المزعوم؟ الاستقرار في سورية هو بالدرجة الأولى استقرار اجتماعي ينعكس استقراراً أمنياً وسياسياً، أنا أتحدث عن استقرار عمره عقود وهو تراكم لاستقرار عمره قرون مبني على علاقة اجتماعية، بنية اجتماعية، تركيبة اجتماعية عمرها قرون، اللعب بهذه البنية الاجتماعية بشكل أو بآخر، يعني نسفاً لهذا الاستقرار، فإذا افترضنا جدلاً أن هذه الدولة لا تسعى إلى المصلحة الوطنية وتنظر فقط لمصالحها الخاصة فهي ليس لها مصلحة في ضرب هذا الاستقرار، بل على العكس هي تسعى إلى تعزيزه لأن ذلك يضمن استمراريتها إن كان كدولة أو كحزب أو كحكومة، فكيف إذا كانت هذه الدولة بالأساس هي دولة تسعى إلى المصلحة الوطنية وتسعى إلى استقلال القرار الوطني، فهي بكل تأكيد بحاجة، وبشكل كبير، للحفاظ على النسيج الاجتماعي الذي ذكرتُه، والذي تكوّن عبر قرون، لذلك علينا ألا نضيع وقتنا في هذه المصطلحات، فهي أساساً لم تلقَ آذاناً مصغية من المجتمع السوري، وإن تأثرت بها مجموعات بسيطة ولأيام قليلة.

المخطوفون والمعتقلون

• الوطن: سيادة الرئيس لا يزال هناك الكثير من المختطفين والمعتقلين لدى الفصائل الإرهابية والمسلحة، دائماً هذه الفصائل تروج مقولة إن الدولة لا تهتم بهم ولا تسأل وهي تهتم أكثر بالمختطف الإيراني، على سبيل المثال، ما الإستراتيجية التي تتبعها الدولة للإفراج عن السوريين؟ وهل هناك فعلاً أي تقصير اتجاههم؟

•• لا، على الإطلاق في كل مصالحة حصلت كان موضوع المخطوفين هو الأساس والدليل المصالحة الأخيرة في خان الشيح وخروج المسلحين إلى خارج المنطقة، تم تحرير نحو ٢٥ مختطفاً، هذا الموضوع أساسي وهذه أولوية لنا لأنها مشكلة اجتماعية وإنسانية كبيرة، لا يمكن للدولة أن تتغاضى عنها، لا يمكن ولا بأي شكل من الأشكال أن نغضّ النظر عنها لأن تأثيراتها نراها في كل مكان.. لذلك نحن نعمل بشكل مستمر على البحث عن مفقودين أو مخطوفين، مفقودين لا نعرف عنهم شيء، أو مخطوفين نعرف مكانهم ونبحث عن آليات أو أقنية للتواصل مع الإرهابيين من أجل تحريرهم ونحن مرنون جداً بهذا الملف حرصاً على عودة المخطوفين أحياء إلى عائلاتهم.

• الوطن: طوال فترة الاختطاف أو الفقدان هل الرواتب لا تزال مستمرة للمقاتلين، وخاصة أن العديد منهم معيل لعائلته؟

•• طبعاً، قانوناً هي مستمرة، طبعاً المخطوف غير المفقود، المخطوف هو حالة نعلم بأن هذا الشخص هو على قيد الحياة، أما بالنسبة للمفقود فهو غير معروف إن كان حيّاً أم ميتاً، وهناك إجراءات خاصة بالمفقودين تتعلق برواتبهم والمدة التي يبقى اعتبارهم أحياء فيها.

منتدى وطني في دمشق

• الوطن: هناك حديث عن إقامة منتدى وطني وحوار في دمشق وإقامة منصّة دمشق يشارك فيه معارضون من الداخل والخارج، هل أنتم مع إقامة هذا المنتدى في دمشق؟

•• أي شخص سوري يريد أن يأتي إلى سورية، يخضع للقانون السوري، إذا كان عليه ارتكابات فهو خاضع للقانون السوري، فأن نضمن سلامته شيء، وأن نجعله فوق القانون شيء آخر، فضمان السلامة له معان عدة: إذا كان المقصود بأن الدولة ستعتقل شخص لم يخرق القانون فهذا كلام غير صحيح، بكل تأكيد الدولة لن تعتقله وبهذا المعنى ستضمن أمانه وسلامته.

• الوطن: هم يريدون نوع من الحصانة؟

•• لا حصانة من القانون هناك عدم اعتقال لأي شخص لم يخرق القانون السوري.

• الوطن: لكن من حيث المبدأ، أنتم مع إقامة هذا المنتدى؟

•• طبعاً، نحن مع الحوار كمبدأ الحوار نحن مع أي حوار بين السوريين، عندما يكون حواراً سورياً سورياً، بين سوريين لا ينتمون لأجندات خارجية ولا يدعمون الإرهاب، نحن نؤيد أي حوار بهذا المنحى.

• الوطن: وإن كان في دمشق؟

•• في أي مكان، لا مشكلة، وحصلت حوارات سابقة لقوى معارضة لم نتدخل من يأتي ومن لا يأتي ولم نمنع دعوة معارضين من الخارج لكن الأغلبية لم تشأ القدوم لأسباب مختلفة.

الاقتصاد السوري

• الوطن: سيادة الرئيس الملف الاقتصادي ربما يكون الأصعب، السؤال الأول كيف صمد الاقتصاد السوري؟ أنا أذكر أن عدة سفارات غربية في دمشق أرسلت تقارير إلى حكوماتها تقول فيها إن الاقتصاد السوري قادر على الصمود ستة أشهر فقط، اليوم ندخل السنة السادسة والاقتصاد السوري لا يزال صامداً، كيف صمد هذا الاقتصاد؟

•• كما قلت كان التوقع هو أشهراً ولو أردنا أن نكون متفائلين ونتحدث من خلال القواعد الاقتصادية المنطقية والعلمية فكانت التحليلات آنذاك تشير إلى أن الاقتصاد سيصمد سنتين أو سنتين ونصف السنة بحسب الإمكانات السورية.

ولكن هناك عدة عوامل ساهمت في صمود الاقتصاد، عوامل واقعية.. أولاً: هي إرادة الحياة لدى الشعب السوري بمختلف المهن الموجودة في سورية في القطاع العام والخاص كان هناك تصميم على استمرار دورة الحياة ولو بالحد الأدنى الممكن من خلال بقاء هذه المهن واستمرارها.. وهنا أؤكد أكثر على القطاع الخاص: من المهن الصغيرة إلى المتوسطة إلى بعض المعامل الكبيرة أو بعض الاستثمارات الكبيرة. والكثير قد يستغرب وأنا واحد من الذين استغربوا بأن هناك استثمارات بدأت قبل الحرب وتمّ تدشينها خلال الحرب، والبعض طلب استثماراً وبدأ به وأنجزه خلال الحرب. حتى إن هناك بعض الاستثمارات التي لا تدخل في إطار الإستثمار الاقتصادي – استثمار ثقافي غير رابح – افتُتح بعض منها في دمشق وحلب، فإذاً، هذا يؤكد إرادة الحياة القوية لدى الشعب السوري.

النقطة الثانية: هناك أُسس بُني عليها الاقتصاد السوري عبر عقود منها القطاع العام. القطاع العام الذي كان له دور أساسي في صمود الاقتصاد رغم الثغرات الكبيرة فيه التي كنا نعرفها قبل هذه الحرب.

النقطة الثالثة: الدولة بعد عامين أو ثلاثة أعوام عندما بدا أن الحرب ستستمر ربما لسنوات طويلة انتقلت باتجاه حلول غير تقليدية، أي إن هناك حلولاً أو إجراءات لم تكن مقبولة في الأوضاع الطبيعية قبل الحرب، اضطرت الدولة أو رأت أنه من المفيد اتخاذ إجراءات غير تقليدية من أجل التعامل مع الاقتصاد غير التقليدي، وهذا ساعد على استمرار عجلة الاقتصاد أيضاً بالحد الأدنى. ولكن يُضاف إلى كلّ هذه العوامل الدعم الخارجي الذي أتانا من الأصدقاء وخاصة الإيراني والروسي الذي ساهم في تخفيف الأعباء عن هذا الاقتصاد. هذه العوامل هي التي أدت إلى استمراره.

• الوطن: سيادة الرئيس، نحن في حالة اقتصاد حرب؟

•• طبعاً، نحن نعيش حالة حرب، والاقتصاد لدينا يعيش حالة حرب بكل معانيها.. بدءاً بالحصار، فنحن لا نستطيع أن نصدّر ولكننا نصدّر رغماً عن أنف بعض الدول بطرق مختلفة، ممنوع علينا أن نأتي بمواد أولية ضرورية لاستمرار الاقتصاد ومختلف مناحي الحياة في سورية، ومع ذلك نتمكن من جلبها، إضافة إلى ضرورة وجود العملة الصعبة والمتطلبات الأخرى.

إعادة الإعمار

• الوطن: خلال سنوات الحرب خسر السوريون قرابة ستين إلى سبعين بالمئة من قدرتهم الشرائية نتيجة التضخم وتراجع سعر صرف الليرة، كان ذلك من الأسباب التي أدت إلى هجرة العديد من الكفاءات بحثاً عن فرص عمل كما ذكرتم في لقاء سابق، اليوم سيادة الرئيس ما الذي يمكن أن يعيد الاقتصاد السوري إلى عافيته وأن يعيد هذه الكفاءات إلى سورية لتعمل وتبني من جديد؟

•• أهم اقتصاد في أي دولة في العالم بعد الحرب هو إعادة الإعمار، وهذا اقتصاد ضخم جداً تعمل فيه مئات المهن، وهذا ينعكس بشكل غير مباشر على كل المهن الأخرى.. أي إن اقتصاد البلد يقلع بشكل أساسي على إعادة الإعمار أولاً، بأموال السوريين.. بدءاً من كل شخص يريد أن يصلح منزله أو بناءه أو معمله أو ورشته.. إلخ.. هذا الشيء ليس كلاماً نظرياً، بل يحصل الآن.. حمص القديمة نموذج ومعامل حلب وغيرها نموذج.. وما تسمعه من مختلف أطياف الشعب السوري أنه عندما تتحرر أي منطقة كانوا يعيشون أو يعملون فيها فإنهم سيعودون إليها ويعيدون إعمارها.

إذاً، إعادة الإعمار بدأت بالحد الأدنى نحن لم نصل إلى نهاية الحرب بعد.. هذا جانب. أما الجانب الآخر فهو إعادة الإعمار التي ستقوم بها الدولة كما في المناطق مثل خلف الرازي وغيرها.. هذه المناطق كلها ستقلع عملية إعادة الإعمار.. عندها، وخاصة عندما يكون هناك أمان، فالكثير من الأموال السورية ستعود، ومعظم السوريين الذين هاجروا سيعودون إلى سورية بمختلف مستوياتهم الاقتصادية، عودة هؤلاء إن كان من الجانب الاقتصادي أو من الجانب المهني أي بمعنى آخر عودة الكفاءات.. كل هذا سيساهم في عودة الاقتصاد السوري.. بالوقت نفسه نحن دولة لا نبدأ من الصفر.. الكفاءات موجودة لدينا والاقتصاد السوري لم يُبنَ على الأجانب.. الاقتصاد هو اقتصاد سوري بكل ما تعنيه الكلمة.. فهذه الكفاءات ستعود وسنقلع.. الخبرة موجودة في سورية.. لسنا بحاجة أي شيء إضافي لكي نقوم بإعادة إعمار بلدنا.. يضاف لهذا الكلام أن إعادة الإعمار هي قطاع اقتصادي جاذب جداً للاستثمارات الأجنبية وبكل تأكيد الدول الصديقة ستكون من أول المساهمين في هذا المجال عبر شركاتها وعبر القروض.. فعندما نصل إلى هذه المرحلة لا يوجد أي مشكلة في إعادة إعمار الاقتصاد السوري.

• الوطن: سيادة الرئيس، موضوع إعادة الإعمار مكلف جداً.. هل ستخصص حصراً الدول الصديقة بالعقود الكبيرة؟

•• لا أعتقد أن الشعب السوري يقبل أن تأتي شركات من دول معادية لتقوم بإعادة الإعمار وتحقق مكاسب من الحرب التي أشعلتها، منطقياً هذا غير ممكن، ولكن أعتقد أن الكثير من الدول التي ناصبتنا العداء – وهي تفكر الآن بهذا الموضوع – ستبحث عن شركات في دول صديقة لتكون واجهة لها في إعادة الإعمار في سورية.

الفساد

• الوطن: في ملف الفساد، الفساد كان موجوداً في سورية مثل كل الدول العربية بالسابق لكن بحدود.. اليوم أصبح علنياً والمواطن يلمسه كل يوم.. ألم تسهم قضية عدم المحاسبة الجدية في أن نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم؟ وهل تشجع الفاسدون من خلال قربهم من مسؤول هنا ومسؤول هناك من نشر فسادهم ونشر هذه الثقافة في سورية؟

•• في كل الظروف الفاسد يعتمد على قربه من مسؤول فاسد لكي يتمكن من ممارسة الفساد. الفساد كالجرثوم، والجراثيم موجودة في الحياة وفي جسم الإنسان لكن مناعة الإنسان تمنعها من تثبيت المرض إلا أنه عندما تضعف مناعة الجسم يصبح الجرثوم أقوى. الفساد نفس الشيء.. عندما يكون هناك حالة حرب تساهم فيها مجموعات من السوريين الفاسدين والمرتزقة والخونة فهي تعني حالة ضعف في مناعة الدولة والمجتمع.. عندها يصبح هذا الجرثوم الذي هو الفساد أقوى وأكثر انتشاراً.. ولكن هناك عامل آخر مرتبط بالمناعة ألا وهو الأخلاق.. فعندما ينتشر الفساد ويظهر بهذه الطريقة فهذا يعني أنه موجود قبل الحرب ولكنه ظهر بقوة عندما ضعفت مناعة المجتمع والدولة، فإذاً لدينا مشكلة يجب أن نعالجها بشكل صريح مع بعضنا البعض كسوريين.. المشكلة لها علاقة بالتربية والأخلاق وهذا موضوع أساسي.

> من له الحق في الاعتراض على المصالحات فقط المقاتل المرابط على الجبهة أو الجريح وعائلات الجرحى وعائلات الشهداء وليس المنظرون
>
> كل معارض لا يدعم الإرهاب ولا يرتبط بدول مستعدون للحوار معه
>
> المصالحات الحل الوحيد المتاح بالتوازي مع ضرب الإرهابيين
>
> لا أعتقد أن الشعب السوري سيقبل أن تأتي شركات من دول معادية لتقوم بإعادة الإعمار